جامعة الوصل
ALWASL UNIVERSITY

دولة الإمارات العربية المتحدة
جامعة الوصل – دبي
كلية الدراسات الإسلامية

مجلة الموئل

متخصصة في الدراسات الإسلامية
مجلة علمية محكمة سنوية

العدد الأول
1443 هـ - 2022 م

دولة الإمارات العربية المتحدة
جامعة الوصل - دبي
كلية الدراسات الإسلامية

مجلة الموئل

متخصصة في الدراسات الإسلامية

مجلة علمية محكمة سنوية

1443 هـ - 2022 م

المشرف العام
أ. د. خالد توكال
نائب مدير جامعة الوصل لشؤون البحث العلمي

رئيس التحرير
أ. د. زياد علي دايح الفهداوي

نائب رئيس التحرير
أ. د. حمزة المليباري

أمين التحرير
د. عبدالرؤف محمود

سكرتير التحرير
د. محيي الدين إبراهيم

هيئة التحرير
د. محمد عاشور
د. عماد التميمي
أ. د. ماهر أبو شاويش

ضمان استدامة موارد المياه في ظل التوجيهات النبوية

(دراسة تطبيقية على إستراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات ٢٠٣٦م)

راشد سعيد عبدالله الظهوري
طالب في مركز الموطأ - أبوظبي

https://doi.org/10.47798/maoj.2021.i01.08

ملخص البحث

هناك تعاطٍ إيجابي بين التوجيهات النبوية من ناحية وبين الاستراتيجية الإماراتية للأمن المائي، ونقاط التلاقي بينها متعددة، وهذا ما يدلل على أصالة الممارسات المائية التي أوصى بها النبي صلى الله عليه وسلم أمته، إذ إن أثرها الفعال لم ينقض عند الصدر الأول، بل امتد إلى الوقت الراهن، وهذا ما يحتم على المواطنين والقاطنين في هذه البلدة المباركة السعي الحثيث من قبلهم في إنجاح مساعي الدولة في هذا السياق.

كلمات مفتاحية: استدامة – ضمان – الموارد المائية – التوجيهات النبوية.

Abstract

There is common touch between the Sunna and steps of the government of United Arab Emirates in saving the water and peaking to the safe level. This paper trying to show the major ideas about that in Sunna and plans of the UAE'S government.

Keywords: Sustainability - Assurance - Water Resources - Prophetic Directives.

مقدمة

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

خلق الله عز وجل الكون وأودع فيه خزائن رزقه، واستخلف ابن آدم فيه؛ لينظر صنعه ويبلو فعله، ونهاه عن الإفساد فيه؛ لئلا يعود إفساده على خزائن الأرض بالاستنزاف.

هذا ويعد الماء أحد ثروات الكون وعصب الحياة على مر العصور، إذ لا غنى للبشرية عنه بحال من الأحوال؛ ولهذا امتن الله تعالى على عباده بهذه النعمة في الذكر الحكيم، وكذلك اعتنى النبي -صلى الله عليه وسلم- ببيان أهميته من خلال توجيهاته لصحابته الكرام، وتمثل هذه الورقة البحثية محاولة لاستنطاق نصوص السنة المباركة للخروج ببعض الحلول التي تعزز التعامل بفعالية مع هذا المورد من خلال توظيف سلسلة من الإستراتيجيات التي تصب في مصلحة الحفاظ عليه، والتوظيف الأمثل له.

وقد تنبهت دولة الإمارات العربية المتحدة ممثلة بحكومتها ومجلس وزرائها الموقر لأهمية هذا المورد بوصفه أحد أسس الأمن العام، فرسمت سياسة واضحة المعالم من خلال وضع إستراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات ٢٠٣٦م في ظل وزارة الطاقة والصناعة في سبتمبر ٢٠١٧م، وقد تضمنت هذه الإستراتيجية جملة من المحاور التي تتقاطع والإرشادات النبوية في هذا السياق.

وسيعمد الباحث في هذه الورقة إلى نصوص السنة ممثلة بالصحيحين للخروج بصورة عن الإجراءات النبوية في سبيل الحفاظ على استدامة موارد

المياه، مستتبعًا ذلك بذكر ما يقابل هذه الإجراءات من الإستراتيجيات الواردة في الخطة الإماراتية؛ وصولا إلى تأصيل هذه الإستراتيجيات من ناحية السنة النبوية، لتمثل هذه الخطوة عنصر التجديد في هذه الورقة البحثية.

وسيوظف الباحث المنهج الاستقرائي للبحث عن نصوص السنة النبوية التي وردت في هذا السياق، ومن ثم يقوم بالمنهج التحليلي للخروج ببعض الأفكار البناءة والفعالة في سبيل استدامة هذا المورد، بالإضافة إلى المنهجية المقارنة بين نصوص السنة النبوية وإستراتيجية الدولة للأمن المائي.

مشكلة البحث:

وتكمن مشكلة البحث في بيان طبيعة الإجراءات الواردة في السنة النبوية للوصول إلى الأمن المائي، حيث إن هذه الإجراءات واردة في سياق أقوال النبي -صلى الله عليه وسلم- وأفعاله في التعاطي مع هذا المورد المهم في عدة نواح، وقد حاول البحث التأليف بين النصوص الواردة في هذا السياق للخروج بتصور كلي لهذه المسألة.

الدراسات السابقة:

من الدراسات التي تتقاطع والدراسة الحالية:

الاستدامة: التحديات والفرص لعبدالله آل الشيخ، وقد أفاد منه الباحث في عدة أمور، منها تعريف الاستدامة، وبيان أبرز ركائزها.

مقال بعنوان «المياه» في موقع الأمم المتحدة على الشبكة العالمية[1]، ويحوي كثيرا من الأرقام والإحصاءات ذات الصلة.

1- https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/water/index.html.

مطالب البحث:

وعليه فسينقسم هذا البحث إلى جملة من المطالب التي تنسجم والمقدمة المذكورة، وهي على التوالي:

- **المطلب الأول**: التعريف بالاستدامة، وذكر أبرز دعائهما استنادا إلى إشارات من السنة النبوية.

الفرع الأول: لغة.

الفرع الثاني: اصطلاحا.

الفرع الثالث: أبرز دعائمها.

- **المطلب الثاني**: ملامح لضمان استدامة موارد المياه في السنة النبوية:

الفرع الأول: ملامح متعلقة بالأفراد.

الفرع الثاني: ملامح متعلقة بالمجتمع .

- **المطلب الثالث**: كيفية تفعيل الإستراتيجية الإماراتية لهذه الملامح.

المطلب الأول: التعريف بالاستدامة، وذكر أبرز دعائهما استنادًا إلى إشارات من السنة النبوية

يعد مصطلح الاستدامة من المصطلحات المعاصرة، التي تُتداول بين المختصين في شؤون الثروات والطاقات الطبيعية، كالثروة المائية، والثروة النباتية، والثروة الحيوانية، وغيرها. ولتعريفها: سيتم التطرق إلى أصلها اللغوي، ثم استعمالها الاصطلاحي، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول– تعريفها لغة:

جاء في مجمل اللغة في مادة دوم: واستدمت الأمر: إذا تأنيت به. كما جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة في المادة نفسها: استدام الشيء: استمر، وثبت اهـ. والناظر يلحظ بسهولة أن التأني والثبات والاستمرار معانٍ ينبني عليها المعنى الاصطلاحي، كما سيأتي[١].

الفرع الثاني– تعريفها اصطلاحا:

وردت عدة تعاريف لهذا المصطلح، ولعل من أنسبها: «الاستدامة هي: التنمية التي تستجيب لاحتياجات الوضع الراهن، مع الأخذ في الحسبان الاحتياجات المطلوبة من أجيال المستقبل؛ لتأمين متطلباتها»[٢].

والملحوظ على التعريف المتقدم الذي ينقله الباحث عن تقرير للأمم المتحدة الموازنة بين متطلبات الوضع الراهن، مع استشراف المستقبل، بحيث لا يضر أحدهما بالآخر، وهذا ما ينضوي تحت التخطيط الإستراتيجي: الذي ينبني على ركيزتين اثنتين، وهما: الخبرة الإدارية، والتطبيق الفعال.

الفرع الثالث– أبرز دعائمها استنادًا إلى إشارات من السنة النبوية:

بعد معرفة التعريف اللغوي والاصطلاحي للاستدامة، سيتم الانتقال إلى بيان أبرز دعائمها، حيث ورد ذكر بعض ملامح الاستدامة بركيزتيها المتقدمتين في السنة النبوية؛ إذ جاء في الحديث عن سعد -رضي الله عنه- عندما عاده النبي -صلى الله عليه وسلم- في مرضه، فاستشاره في شأن ماله وما يترك منه لبنته: «إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ ذُرِّيَّتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»[٣]، والحديث

١- انظر: مجمل اللغة: مادة دوم. وانظر: معجم اللغة العربية المعاصرة: مادة دوم.
٢- عبدالله آل الشيخ، الاستدامة: التحديات والفرص، ١١.
٣- أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: اللهم أمض لأصحابي هجرتهم ومرثيته لمن مات بمكة، ٥ / ٦٨.

وإن ورد في شأن الأسرة، فهو ينطبق على كل من ولي أمرًا من الأمور العامة أو الخاصة، إذ لا بد له من توظيف الخبرة الإدارية لتستقيم شؤون المؤسسة التي وليها؛ ولكي تستمر على نسق منظم، حتى بعد غيابه، كما يفهم من الحديث أيضا الحرص على المستقبل، فهو حاضر في ذهن النبي -صلى الله عليه وسلم- ومؤثر في القرارات التي يتخذها، والاستدامة كما هو معلوم تتوخى المستقبل، وتراعي حق الأجيال القادمة بالثروات التي تتمتع بها الدولة، كما أن في الحديث أيضا إشارة إلى أن الموارد والثروات يجب أن تدار بشكل مدروس ومنظم؛ بحيث تتحقق الاستفادة القصوى منها.

ومن الأحاديث التي تشهد لهذا المعنى أيضا ما جاء في حديث أنس: أَنّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- مَرَّ بِقَوْمٍ يُلَقِّحُونَ، فَقَالَ: «لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا لَصَلُحَ»، قَالَ: فَخَرَجَ شِيصًا، فَمَرَّ بِهِمْ، فَقَالَ: «مَا لِنَخْلِكُمْ؟!»، قَالُوا: قُلْتَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ»[1]، حيث يشير الحديث صراحة إلى الإفادة من التجربة العملية التي تواتر العمل بها، وأضحت عرفا شائعا بين أرباب الوظيفة الواحدة، إذ إن المصير إليها مفضٍ إلى مزيدٍ من الإنتاجية والوفرة، وعليه يتعين على من ولي أمرًا من الأمور أنْ يكون ملمًّا بما يصلح من شأن المؤسسة التي وليها، ويزيد من كفاءتها، وأن لا يركن إلى الممارسات غير المتعارف عليها، والتي قد تضر بالإنتاجية، وهذا ما ينطبق تمامًا على المؤسسات والهيئات المتصلة بالثروة المائية.

ومن الأمثلة التي يمكن إيرادها في هذا السياق لبيان ما للخبرة من أثر فعّال في إدارة الثروة المائية، والتقليل من الهدر فيها ما ذكره بعض العلماء من ضرورة التعامل مع الزراعة التي تمثل إحدى المجالات الرئيسة لاستهلاك الثروة المائية بشكل خاص، حيث ذكر أنه لا ينبغي التعامل مع الحاجة الزراعية للثروة المائية

١- أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره من معايش الدنيا على سبيل الرأي، ٤ / ١٨٣٦.

بنسقٍ واحد، بل لا بد من مراعاة عدة أمور للوصول إلى أفضل الممارسات، وذكر منها:

- النظر في طبيعة الأرض.
- النظر في حاجة النباتات المختلفة، فمنها ما يكتفي باليسير، فلا حاجة للهدر في حقه.
- النظر في تداول الفصول، فإن حاجة الزراعة في الصيف لا تماثل حاجتها إليه في الشتاء[١].

والحاصل من المثال المذكور أنه ينبغي التنبه على استخدام الثروة المائية بشكل فعال يضمن الوصول إلى توازن بين الكمية المستخدمة والحاجة الفعلية، وهذا لا ينطبق على باب الزراعة فحسب، بل ينسحب على جميع المجالات التي توظف هذه الثروة الضرورية، والوصول إلى هذا التوازن هو هدف الاستدامة الرئيس، ولا يمكن المصير إليه إلا بالخبرة التي تمت الإشارة إليها.

وأما الركيزة الثانية: فقد جاءت الإشارة إليها في حديث النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ- رَضِيَ اللهُّ عَنْهُمَا- عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: «مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللهَّ وَالْوَاقِعِ فِيهَا، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَوْا جَمِيعًا»[٢].

١- ينظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ٢٦٩.
٢- أخرجه البخاري في كتاب الشركة، باب هل يقرع في القسمة والاستهام فيه، ٣/ ١٩٣.

والمثال النبوي، وإن ورد في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فسياقه يدل على الركيزة الثانية للتخطيط الإستراتيجي، ألا وهي التطبيق الفعال؛ لأن التطبيق يمثل الجانب العملي للفكرة المراد تنفيذها، وقد تكون الفكرة صالحة وفعالة، إلا أن الخلل قد يعرض في إجراءات تنزيلها على أرض الواقع ؛ ففي المثال النبوي أن أرباب الطابق السفلي قصدوا كف الأذى عمن فوقهم بسبب دوام ترددهم عليهم، فأرادوا الوصول إلى الماء مباشرة بإحداث خرق في ناحيتهم؛ مما سيتسبب بإلحاق الضرر بالجميع .

والحديث أيضا فيه اتصال بناحية من نواحي البحث الأخرى، وهي: أنه لا بد للإجراءات المتخذة في سبيل الاستدامة من عدم إلحاق الضرر بالآخرين، وهذا ما يمكن تطبيقه اليوم على الكيانات الكبرى، والدول التي تشترك في بعض الموارد المائية كالأنهار العابرة للحدود والبحار المشتركة، حيث يشير أحد المختصين إلى أنه: «ستزداد المنافسة على الوصول إلى هذا المورد المحدود، حيث تنبع ٦٠٪ من إجمالي كمية مياه السطح العذبة من أحواض نهرية مشتركة دوليا، وهناك نحو ٥٩٢ خزانا جوفيا عابرا للحدود بحسب التقديرات»[١].

ومن الأحاديث الصحيحة التي يمكن الاستئناس بها في هذا السياق ما رواه مسلم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه- قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي، وَأَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي، وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي الَّتِي فِيهَا مَعَادِي وَاجْعَلِ الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فِي كُلِّ خَيْرٍ، وَاجْعَلِ الْمَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرٍّ»[٢]، والمطلب الثاني في هذا الدعاء الذي يتضمن خمسة من المطالب العالية هو دعاء الله تعالى بإصلاح دنيا

١- عبدالله آل الشيخ، الاستدامة: التحديات والفرص، ٤٠

٢- أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل، ٤ / ٢٠٨٧.

العبد؛ لكونها المحطة التي يعيش فيها، وفي هذا الدعاء المبارك دلالة مباشرة على كون صلاح الدنيا من المقاصد المنشودة للنبي -صلى الله عليه وسلم- وأتباعه، ويمكن التعبير عنه في سياق هذا البحث: بحرص المسلم على مفردات الطبيعة وثرواتها فهو أحد مظاهر صلاح الدنيا؛ وهذا الصلاح لا يتأتى إلا بالمعرفة التي تتبعها الخطوات العملية والفعالة في التعاطي مع هذه الثروات المتنوعة، لا سيما الثروة المائية التي تعد المعين لسائر الثروات الأخرى، وذلك من خلال الحرص على نمائها وديمومتها، وكذلك البعد عن كل ما من شأنه أن ينال من هذا المورد أو يحد من فرص الاستفادة المثلى منه من خلال الممارسات غير الصحيحة، والتي تتعارض مع الصلاح المأمول والمنشود.

هذا وقد اعتنت كتب السياسة الشرعية بذكر نماذج وتطبيقات لكيفية توزيع الثروة المائية، بحيث يحصل المواطنون على نصيبهم منها[1]، وقد آلت الأمور في واقع اليوم إلى الوزارات المعنية بهذه الثروة، إذ يستلزم السعي في حفظ هذا المورد واستدامته تضافر الجهود من قبل عدة جهات حكومية وليس الأمر حكرا على قطاع دون آخر، فقطاعات الماء والطاقة والبيئة والغذاء وغيرها لا تستغني عن توحيد مساعيها في هذا المجال، فكل هذه القطاعات ذات تماس مباشر أو غير مباشر مع هذا المورد.

وفي حالة استتباع الدراية الإدارية بالتطبيق الفعال فسينتج عن ذلك التوصل إلى أحسن الأسس، وأفضل الممارسات التي تُعنى بالاستدامة، وتوسيع نطاقها:

١- انظر: ابن فرحون، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، ٢١٤، ومن المشاريع المائية الرائدة في التاريخ الإسلامي ذلك المشروع الذي مولته زبيدة زوج الخليفة العباسي هارون الرشيد، وهو يوضح أهمية هذه المشاريع لشرائح المجتمع بأكملها، إذ يحكي صاحب سير الملوك (نظام الملك، سير الملوك، ١٨٥): «وأمرت زبيدة بحفر الآبار الكبيرة الواسعة، وإقامة الأحواض وصهاريج الماء في كل مرحلة من المراحل الممتدة على طريق الحج من: الكوفة إلى مكة والمدينة، على أن تبنى جميعها من قمتها إلى قاعها بالحجر والآجر المشوي والجص والملاط؛ لتوفير المياه للحجيج في الصحراء التي كان يموت فيها سنويا آلاف الحجاج عطشا».

لتشمل مختلف الموارد المائية التابعة للدولة، سواء أكانت مسطحات مائية أم آبارا جوفية، أم غير ذلك من الموارد المتنوعة التي امتن الله تعالى بها على البشرية.

المطلب الثاني: ملامح لضمان استدامة موارد المياه في السنة النبوية

وردت في السنة النبوية المباركة عدة إجراءات موجهة إلى الأفراد من ناحية، وإلى الجماعة من ناحية أخرى، وكلها تبين مدى أهمية هذا المورد، وحاجة الأفراد إليه، ومدى خطورة استنزافه على شتى المجالات الحيوية.

وهذه الملامح التي سترد تباعًا توضح مدى عناية النبي -صلى الله عليه وسلم- بترسيخ مبدأ الاستدامة، تحقيقًا للأمن المائي لأفراد المجتمع كافة؛ وذلك لتأثير الماء في كافة القطاعات الأخرى في الحياة، وهذا ما يؤكده المختصون في الشأن المائي، والمخطط الآتي يُلمح إلى هذه الأهمية[1]: حيث يتضح من خلاله أن الماء يعد في بداية السلسلة، فهو المحرك الأساسي للثروة الغذائية، والتي بدورها تحرك قطاع الطاقة، وهلم جرا، والحاصل أن الثروة المائية تسهم بشكل فاعل في ضمان سيرورة الحياة بشكلها الطبيعي، وأي خللٍ يطرأ على هذه الثروة، فسيتبعه الإخلال بقطاعي الغذاء والطاقة، وهما أيضا من القطاعات الحيوية في الدول والكيانات السياسية.

١- عبدالله آل الشيخ، الاستدامة: التحديات والفرص، ٩٠.

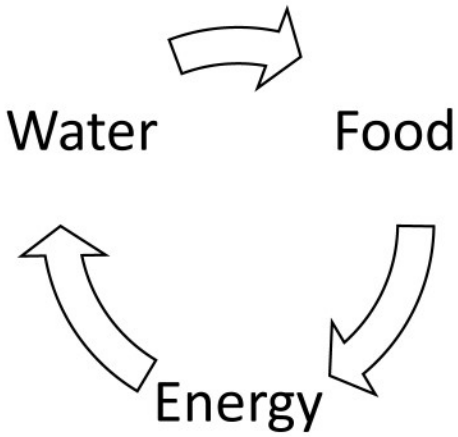

وعودة إلى الإجراءات النبوية الموجهة إلى الأفراد والجماعات لتحقيق الاستدامة: فهي إلى الأفراد أولا موضحة في النقاط الآتية:

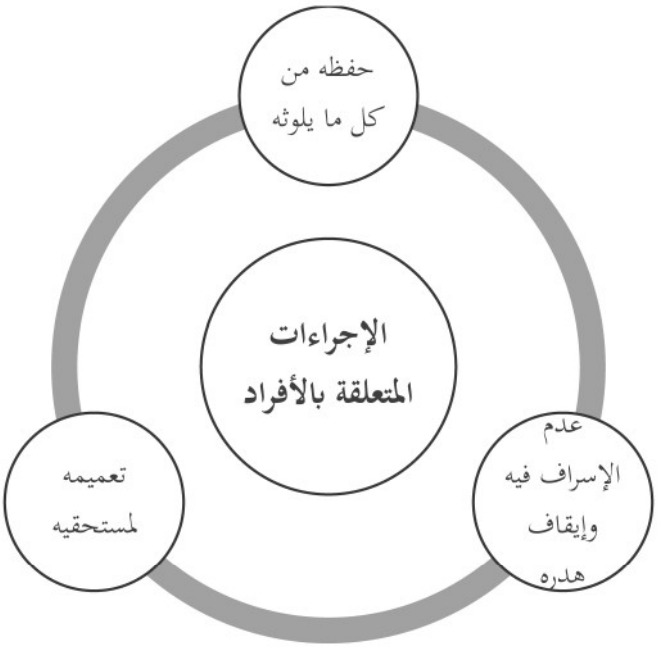

أولا: الحث على الحفاظ عليه من كل ما يلوثه، ويحول بين الناس وبين الانتفاع به؛ فقد جاء في الحديث عن أبي هريرة -رضي الله عنه- يرفعه: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ»[1]، قال الإمام ابن بطال في جملة فوائد الحديث: إنه -صلى الله عليه وسلم- «زجرهم عن ذلك؛ إذ لو أطلق لهم البول في الماء الدائم لأوشك أن يفسد الماء القليل ويتغير، فيضيق وجود ماء طاهر على كثير من الناس»[2]، هذا وتوفر المياه مقصد مراعى في الشريعة الإسلامية، ولهذا حث النبي- صلى الله عليه وسلم المسلمين- على ترك تنجيسه؛ لئلا يضيق على أفراد المجتمع تناوله لحوائجهم المختلفة الدينية والدنيوية، وينبغي في هذا السياق - من باب القياس - إلحاق كل ما يفضي إلى تلويث المياه بمختلف الطرق والوسائل التي تحول بين الناس وبين استعمال المياه، أو تقليل الاستفادة منها[3]، وقد أحسن النووي إذ احتاط أيضا لما يلي هذه المياه من اليابسة فنقل كراهة تلويثها قائلا: «قال العلماء: ويكره البول والتغوط بقرب الماء - وإن لم يصل إليه - لعموم نهي النبي -صلى الله عليه وسلم- عن البراز في الموارد، ولما فيه من إيذاء المارين بالماء، ولما يخاف من وصوله إلى الماء، والله أعلم»[4].

والحاصل مما تقدم أن أفراد المجتمع مسؤولون كل بحسبه عن حفظ مقدرات الأمة، ومن جملتها المياه ومواردها المتنوعة، بل وينبغي لهم أيضا رعي ما يحيط بها من الأماكن التي قد تكون متنفسا للعوائل والأسر، مما يصيِّر هذا الحفظ في مرتبة التحسيني؛ إذ إن الحفاظ على جمالية هذه الموارد مقصد مراعى أيضا.

١- أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب البول في الماء الدائم، ١ / ٥٧.
٢- ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ١ / ٣٥٣.
٣- جاء في شروح الحديث: «وذكر البول فيه: دليلٌ على ما يشابهه من الغائط وغيره». القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم ٢ / ١٠٥.
٤- النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ٣ / ١٨٨

ثانيا: عدم الإسراف في الماء في مناحي الحياة المختلفة، فقد جاء في الحديث عن أنس -رضي الله عنه-: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَغْسِلُ أَوْ كَانَ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ[١]، فالصلاة على عظم شأنها كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يتهيأ لها بالمد، وهو ملء الكفين من الماء[٢]. يقول ابن العربي: «وإنّما قصد به التّنبيه على فضيلة الاقتصاد وترك السرف، واستحبّ لمن يقدر على الإسباغ بالقليل أن يقلل ولا يزيد على ذلك؛ لأن السرف ممنوع في الشّريعة»[٣]، ولو كان النبي -صلى الله عليه وسلم- مستزيدا في شيء لاستزاد في تهيئه للصلاة، ولكنه أراد أن يعلم أمته قدر هذا الماء، وأن ليس هناك مسوغ للإسراف فيه - مهما كان الداعي إلى ذلك - بل يقتصر فيه على الحاجة، ولا يزاد عليها.

والحاصل أن على الفرد أن يحسن في استخدامه للماء سواء أكان الأمر متعلقا بوظائف عباداته أم عاداته، لئلا يعود إسرافه على هذا المورد بالاستنزاف والنقصان.

ثالثا: الحث على بذله لمستحقه، على اعتبار أنه منة إلهية امتن الله بها على عباده، وينبغي لهم أن يداولوها فيما بينهم، لا سيما في مواطن الحاجة، فقد جاء في الحديث عن أبي هريرة -رضي الله عنه-: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: «ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» - وذكر منهم - «رَجُلٌ كَانَ لَهُ فَضْلُ مَاءٍ بِالطَّرِيقِ فَمَنَعَهُ مِنَ ابْنِ السَّبِيلِ»[٤]، والمعنى وفاقا لابن بطال أنه: «إذا أخذ صاحب البئر حاجته لم يجز له منع ابن السبيل»[٥]،

١- أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب الوضوء بالمد، ١ / ٥١.
٢- جاء في القاموس المحيط للفيروزآبادي: والمد - بالضم-: مكيال، وهو رطلان، أو رطل وثلث، أو ملء كفي الإنسان المعتدل: إذا ملأهما ومد يده بهما، وبه سمي مدا، وقد جربت ذلك فوجدته صحيحا.
٣- ابن العربي، المسالك في شرح موطأ مالك، ٢ / ١٩٠
٤- أخرجه البخاري بطوله في كتاب المساقاة، باب إثم من منع ابن السبيل من الماء، ٣/ ١١٠.
٥- ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ٦ / ٤٩٩.

وهذا الحديث له بعد اجتماعي أيضا، سيرد لاحقا.

والحاصل أن على أفراد المجتمع أن يستديموا بذله لابن السبيل ومن في حكمه؛ لئلا ينالهم الجزاء الإلهي جراء ضنهم بالماء الذي ملكهم الله تعالى، وجعله في أيديهم، ومما يرشد إليه الحديث أيضا أن موارد المياه الخاصة ينبغي تعميمها بعد أن تفي بحاجة صاحبها، ولعل في هذا التعميم تفعيلا لمبدأ الاستدامة، فالماء إذا ما قصر على شخص معين أفضى ذلك إلى تحكمه واحتكاره، لا سيما في المواطن البعيدة عن الحواضر، والمشار إليها في الحديث بالطريق.

وأما على صعيد المجتمع: فيمكن تلخيص أهم النقاط المتعلقة بهم على النحو الآتي:

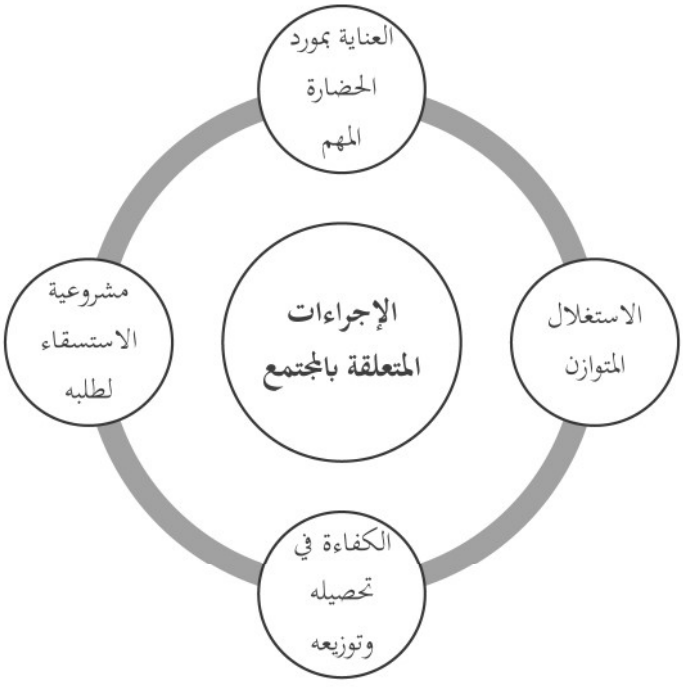

أولا: يعد الماء من الأسس الرئيسة لقيام الحضارات واستدامة وجودها، فقد جاء في حديث بئر زمزم في كتب السنة ما يدل على أهمية الماء لاجتماع الناس، وتكوين القرى، وذلك أن قبيلة جرهم استأذنت من هاجر- عليها السلام- بالمقام بجوارها لما نبعت بئر زمزم[١]، والواقع أن الحضارات إنما تنشأ في الأماكن التي تكون المياه متيسرة فيها للتناول والأخذ؛ للقيام بحوائج الناس وضروراتهم، هذا وتحكي أم المؤمنين عائشة- رضي الله عنها-: أَنَّهَا كَانَتْ تَحْمِلُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ، وَتُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- كَانَ يَحْمِلُهُ[٢].

والحاصل من هذه الجزئية الإشارة إلى أن موارد المياه من آكد الثروات والموارد التي تعتني بها الأمم والحضارات، فزوالها مؤذن بتشتت الحضارة وانتقال ملكها، وقد شهد التاريخ على ذلك من خلال الكوارث الطبيعية التي حلت بمختلف هذه الممالك، كما هو الشأن في مملكة سبأ التي قص الله تعالى خبرها في القرآن الكريم.

ثانيا: أوصى النبي -صلى الله عليه وسلم- بالتعامل مع الموارد الطبيعية بشكل يعود بالنفع على عموم المسلمين، فقد جاء في الحديث عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه- أَنّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ فَضْلُ الْكَلَأِ»[٣]، والمعنى وفاقا لما رجحه الإمام الخطابي: «هذا في الرجل يحفر البئر في الأرض الموات، فيملكها بالإحياء، وحول البئر أو بقربها موات فيه كلأ، ولا يمكن الناس أن يرعوه إلاّ بأن يبذل لهم ماءه، ولا يمنعهم أن يسقوا ماشيتهم منه، فأمره صلى الله عليه وسلم أن لا يمنع فضل مائه إياهم؛ لأنه إذا فعل

١- انظر الخبر في حديث: أخرجه البخاري بطوله في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾، وقوله: ﴿إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةٗ قَانِتٗا لِّلَّهِ﴾، وقوله: ﴿إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٞ﴾، ٤/ ١٤٤.

٢- أخرجه الترمذي في كتاب الحج، باب ما جاء في الحجر الأسود، ٣/ ٢٨٦. وقال: حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

٣- أخرجه البخاري في كتاب الحيل، باب ما يكره من الاحتيال في البيوع ولا يُمنع فضل الماء ليُمنع به الكلأ، ٩/ ٢٤.

ذلك وحال بينه وبينهم فقد منعهم الكلأ؛ لأنه لا يمكن رعيه والمقام فيه مع منعه الماء..»[1]، والتوجيه النبوي المستفاد من هذا الحديث معلمٌ بضرورة الإفادة المتوازنة من الموارد الطبيعية المتاحة في الرقعة المراد الانتفاع منها، فليست حيازة الماء مبررا للفرد أن يسعى في إدخال الضرر على غيره، بل إن المسلم ذو مسؤولية اجتماعية حيال مجتمعه، يبذل لهم في حالة يساره وغناه[2].

هذا وقد آل الأمر في ظل التطورات اليوم، ونشأة الدول، وتقسيم المهام فيها إلى وزارات المياه والري، فهي المسؤولة عن استصدار الآليات المختلفة للإفادة من الموارد المائية بما يحقق الفائدة لعموم المواطنين، وبما يحفظ منسوب هذه المياه عند حدود معينة، تضمن استدامتها للأجيال القادمة، كما أنها المسؤولة عن إصدار التراخيص المتعلقة بالآبار الجوفية الخاصة في حالة رغبة بعض المواطنين بتحصيلها.

ثالثا: اتخاذ الآليات الناجعة للتعامل مع الثروة المائية، وطرق توزيعها، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا الملمح ضمن حديث النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: «مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا.. الحديث»[3]، كما يمكن الاستئناس لحديث النعمان بحديث الزبير -رضي الله عنه-: أَنَّ رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ خَاصَمَ الزُّبَيْرَ عِنْدَ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- فِي شِرَاجِ الْحَرَّةِ الَّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّخْلَ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: سَرِّحْ الْمَاءَ يَمُرُّ، فَأَبَى عَلَيْهِ، فَاخْتَصَمَا عِنْدَ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه

١- الخطابي، معالم السنن، ٣/ ١٢٧

٢- ذكر الإمام الماوردي (الماوردي، الأحكام السلطانية، ٢٧٣) جملة من الشروط التي يلزم من توفرها وجوب بذل الماء، وإن اختل أحد هذه الشروط فلا يلزم بذله، وهي باختصار:
أن يكون هذا الفضل في قرار البئر.
وأن يكون متصلا بكلأ.
وأن لا تجد المواشي غيره.
أن لا يلحق صاحب الفضل ضرر.

٣- تقدم تخريجه.

وسلم- للزُّبَيْر: أَسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ، فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: أَنْ كَانَ ابْنَ عَمَّتِكَ، فَتَلَوَّنَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- ثُمَّ قَالَ: اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ احْبِسْ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ[١]، وجاء في فقه الحديث: «وفيه دليل على أن أهل الشرب الأعلى مقدمون على من هو أسفل؛ لسبقه إليهم، وأنه ليس للأعلى أن يحبسه عن الأسفل إذا أخذ حاجته منه»[٢].

والحاصل من الحديثين الكريمين أن الثروة المائية بحاجة إلى توظيف آليات ناجعة لتحصيلها من مواردها، ثم توزيعها على المستفيدين منها؛ وذلك لكيلا يقع الشقاق بين أرباب المصالح، مما يعزز الاستدامة للموارد المائية، ويجعلها في متناول الأجيال القادمة في حالة الاستفادة منها بشكل متوازن مدروس، خصوصا في ظل التطورات العلمية الهائلة، التي تلعب دورا محوريا في الإفادة القصوى من هذه الموارد.

ومما يدخل تحت هذا البند أيضا: ضرورة توظيف أفضل الأنظمة والمعدات التي تسهم في الحفاظ على هذه المياه لأطول مدة زمنية ممكنة، وتحد من هدرها، حيث تشير بعض الدراسات إلى «أن ٤٠٪ من الماء المستهلك في الاتحاد الأوروبي يمكن توفيره، حيث تتسرب من المواسير الهالكة في إسبانيا وإيطاليا سنويًا ما يقرب من نصف كمية المياه العذبة»[٣].

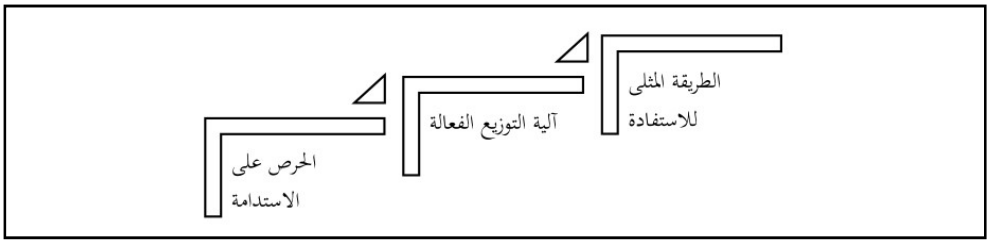

١- أخرجه بتمامه البخاري في كتاب المساقاة، باب سكر الأنهار، ٣/ ١١١.
٢- الخطابي، معالم السنن، ٤ / ١٨٢، وانظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ٢٦٨.
٣- عبدالله آل الشيخ، الاستدامة: التحديات والفرص، ٤٠.

رابعا: للماء أهميته في الظروف الطبيعية، إلا أنّ هذه الأهمية تتضاعف في ظل الأزمات والظروف الطارئة سواء منها الطبيعية أو البشرية، حيث شرع مثلا الدعاء مطلقًا في ظل هذه الظروف القاسية، كما شرعت صلاة الاستسقاء في حالات قلة الأمطار، وشح الموارد المائية، كما جاء في الصحيح من حديث أَنَس بْنِ مَالِك، أَنَّ رَجُلًا شَكَا إِلَى النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- هَلَاكَ الْمَالِ وَجَهْدَ الْعِيَالِ، فَدَعَا اللَّهَ يَسْتَسْقِي[1]، والله سبحانه وتعالى عنده خزائن السماوات والأرض، والمسلم مأمور بالتوجه إليه تعالى في مختلف الظروف والأحوال؛ استمدادًا للعون منه جل وعلا، هذا وقد «أجمع المسلمون على جواز الخروج إلى الاستسقاء والبروز إليه في المصلى عند إمساك الغيث عنهم»[2].

والحاصل أنّ في صلاة الاستسقاء دلالة على أهمية الماء موردا للحياة، بحيث شرعت هذه الصلاة لطلب الغوث من الله تعالى؛ مما يعزز من قيمة هذا المورد في النظر الجمعي إلى الأمة عندما تجتمع للصلاة في صعيد واحد، بحيث تترسخ أهميته في نفوس أفرادها.

ولا بأس من عرض الحديث الذي وردت فيه مشروعية هذه الصلاة، وذلك لعلاقته بموضوع البحث، حيث جاء في الصحيح من حديث أم المؤمنين عائشة- رضي الله عنها- قَالَتْ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ- صلى الله عليه وسلم -في بَعْضِ أَسْفَارِهِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ أَوْ بِذَاتِ الْجَيْشِ انْقَطَعَ عِقْدٌ لِي، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ- صلى الله عليه وسلم -عَلَى الْتِمَاسِهِ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَقَالُوا: أَلَا تَرَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ ؟ أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- وَالنَّاسِ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- وَاضِعٌ رَأْسَهُ عَلَى فَخِذِي قَدْ نَامَ، فَقَالَ:

١- أخرجه بطوله البخاري في كتاب الجمعة، أبواب الاستسقاء، ٢ / ٢٩.

٢- ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ٣ / ٥.

حَبَسْت رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- وَالنَّاسَ وَلَيْسُوا عَلَى مَاء، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَجَعَلَ يَطْعُنُنِي بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي فَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلاَّ مَكَانُ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- عَلَى فَخِذِي، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- حِينَ أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاء، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيَمُّمِ فَتَيَمَّمُوا، فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ الْحُضَيْرِ: مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ؟ قَالَتْ: فَبَعَثْنَا الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ فَأَصَبْنَا الْعِقْدَ تَحْتَهُ»[1].

والمستفاد من الحديث بيان رأفة الله تعالى بعباده إذ شرع لهم التيمم عند عدم الماء، وهذا من واقعية الإسلام؛ إذ تعامل مع هذا الظرف الطارئ بما لا يؤثر في جريان العبادة واستمراريتها، لا سيما الصلاة التي تعد ركن الدين، والحاصل من الحديث أن قلة الماء وعدمه يعدان من الأمور المرعية في الشريعة إذ شرعت في حق العباد ما يستطيعون من خلاله الانتقال إلى رخصة الله تعالى ممثلة بالتيمم كما في هذه الحادثة الطارئة.

ولعل من الأمور المستفادة من الحديث أيضا في سياق الحفاظ على ديمومة هذا المورد: أنه قد يستعاض عن الماء بغيره - بوجهٍ مؤقت - حتى يعود هذا المورد إلى وضعه الطبيعي، لا سيما إذا كان هناك بديلٌ عن الماء يمكن المصير إليه في بعض الحالات، وذلك وارد في باب العبادات في هذا الحديث، فغيره من أبواب العادات من باب أولى، كما يستفاد منه أيضا أن الأولويات قد تفرض التقليل من استخدام الماء في بعض الأحوال، بحيث تغطى به الحوائج الأهم منها فالأهم.

١- أخرجه البخاري في كتاب التيمم، ١ / ٧٤.

المطلب الثالث: كيفية تفعيل الإستراتيجية الإماراتية لهذه الملامح

رسمت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ممثلة بمجلس الوزراء إستراتيجيتها المتعلقة بالأمن المائي ضمن إطار زماني يغطي قرابة العقدين من الزمان، حيث كشفت وزارة الطاقة والصناعة عن هذه الإستراتيجية في سنة ٢٠١٧م[1]، واستهدفت العام ٢٠٣٦م سقفا زمانيا لها، وهي ترمي إلى هدف محوري هو: ضمان استدامة الوصول إلى المياه واستمراريتها خلال الظروف الطبيعية، وظروف الطوارئ القصوى، وقد رصدت جملة من الإجراءات لإنجاح هذه الإستراتيجية وهي:

خفض متوسط استهلاك الفرد إلى النصف.

التركيز على ترسيخ الممارسات المستدامة.

تطوير غطاء إمداد مائي يحافظ على سعة تخزين المياه، وفقا لمختلف الحالات، ووفقا لما هو موضح في الجدول الآتي:

الحالة	المدة المستهدفة للتخزين
الظروف العادية:	يومان.
حالة الطوارئ:	١٦ يومًا.
حالة الطوارئ القصوى:	٤٥ يومًا.

وبالنظر في هدف هذه الإستراتيجية، والإجراءات الموضوعة في سبيل تحقيقها يتبين ما يأتي:

١- ينظر البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة:
https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/federal-governments-strategies-and-plans/the-uae-water-security-strategy-2036

أن الهدف المحوري لهذه الإستراتيجية هو السعي لضمان استمرارية الحصول على المياه سواء في الظروف الطبيعية، أو في الظروف الطارئة، وذلك ضمن أطر زمنية مختلفة تبعا لتصنيف حالة الضرورة.

وضعت الحكومة جملة من الأهداف الفرعية في سبيل تحقيق الهدف الرئيسي، وهي أهداف مدروسة، تستدعي الوعي التام من قبل جميع المقيمين على أرض الدولة.

يقع على عاتق الأفراد مثل الحكومة دور محوري في إنجاح مساعي الدولة في سبيل الحفاظ على الموارد المائية، واستدامتها.

وبالمقارنة بين النهج النبوي الذي تقدم الحديث عنه، والخطة الإماراتية الإستراتيجية يجد الناظر جملة من التقاطعات المشتركة بينهما، وذلك ما ستوضحه النقاط الآتية بنوع من التفصيل:

أولا: يلحظ من الإستراتيجية الإماراتية التركيز على مبدأ الأمن المائي، حيث يعد الهدف المحوري للخطة، وبقية الإجراءات تتفرع عنه، وهو المعبر عنه في الخطة بضمان استدامة الوصول إلى المياه واستمراريتها خلال الظروف الطبيعية، وظروف الطوارئ القصوى.

هذا ويعرف المختصون الأمن المائي بأنه: «مدى توفر حد الأمان من المياه: وهو الحد الذي يلبي احتياجات الفرد المائية على مدار العام»[1].

والأمن المائي بالنسبة إلى المجتمع كان حاضرا في التوجيهات النبوية وإن بصورة مبدئية تتناسب والعصر النبوي، حيث كان النبي -صلى الله عليه وسلم- حريصًا على أن يحصل الجميع على حصة مناسبة من المياه التي تكفيه، وتكفي ما

١- عبدالله آل الشيخ، الاستدامة: التحديات والفرص، ٣٧.

يقوم على رعايته سواء من الحرث أو الماشية، وذلك واضح في حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- يرفعه: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ فَضْلُ الْكَلَأِ»[1]، وفي قصة الأنصاري مع ابن الزبير -رضي الله عنهما-.

وعليه فالسياسة المائية الموضحة في هذه الإستراتيجية توضح مدى عناية حكومة الدولة بمواطنيها والمقيمين عليها، وذلك باعتمادها للإجراءات الكفيلة بإيصال هذا المورد إليهم في شتى الظروف والأحوال؛ سواء أكان ذاك في الظروف الطبيعية أم الطارئة.

ثانيا: عمدت الإستراتيجية الإماراتية إلى الفرد أيضا في إجراءاتها الفرعية، وذلك بالنص على سعيها لخفض متوسط استهلاكه إلى النصف، وذلك على اعتبار أنه هو العنصر الفاعل والمؤثر في إنجاح هذه الإستراتيجية، فمن خلال غرس الوعي في المواطن والمقيم على السواء ستكون الإستراتيجية في بداية سلم النجاح؛ فالوعي المجتمعي من أكثر الدعائم لإنجاح مساعي الدول المتحضرة، وهذا ما أكدت عليه السنة النبوية؛ إذ حض النبي -صلى الله عليه وسلم- في أكثر من موضع على الدور الذي ينبغي للمسلم أن يسهم فيه حفاظًا على هذا المورد المهم.

وقد تقدمت الإشارة إلى بعض الأمور المتوجبة على الأفراد حيال الموارد المائية، فهم مسؤولون عن الحفاظ عليها صالحة للاستخدام، وذلك بالحيلولة بينها وبين كل ما يلوثها ويقلل فرص الاستفادة القصوى منها، كما أنهم مطالبون بالاقتصاد في استعمال الماء؛ كي تقل نسبة الهدر فيه، ومن ثم يوظف التوظيف الأمثل.

١- تقدم تخريجه.

ومما يجدر التنبيه عليه في هذا السياق أن الوصايا النبوية ينبغي أن تنال العناية اللائقة، كما أنه لا بد من أن تتضافر الجهود من قبل جميع أفراد المجتمع ؛ لكي تؤتي هذه السياسات ثمارها وصولاً إلى الأمن المائي، وذلك من خلال ترسيخ الوعي لدى الأفراد من قبل الجهات المختصة.

ثالثا: نصت الإستراتيجية المائية الإماراتية على مبدأ مهم ألا وهو ترسيخ الممارسات المستدامة، وقد تقدم ذكر أبرز دعائم الاستدامة استنادًا إلى إشارات من السنة النبوية، وهما: الخبرة الإدارية والتطبيق الفعال، والدعامة الأولى منهما راجعة إلى الجهة الحكومية والوزارة المعنية التي تعتني بانتقاء أفضل الخبرات، والتي توظف بدورها أحدث ما توصلت إليه المعرفة العلمية في سياق الحفاظ على هذه الثروة، ومن جملة هذه الممارسات زيادة نسبة إعادة استخدام المياه المعالجة إلى ٩٥٪، حيث نصت الخطة المائية على هذا البند، كأحد المستهدفات العليا للإستراتيجية، وتعد هذه الممارسة وفقا لبعض الباحثين أوفر من غيرها، حيث «إن تقنية معالجة مياه الصرف الصحي، وتحويلها إلى مياه شرب أكثر معقولية من حيث التكاليف، واستهلاك الطاقة مقارنة بتكنولوجيا تحلية المياه» مثلا[١].

وتلبي هذه التقنية حاجة ملحة في المجتمعات المتقدمة، إذ «يمكن استخدام المياه المعاد تدويرها أو المعالجة في مجموعة متنوعة من التطبيقات الصناعية، سواء في داخل المرافق أو المجتمع»[٢].

وأما الدعامة الثانية: وهي التطبيق الفعال فهي واضحة المعالم في الإستراتيجية؛ حيث إنها تسعى إلى تطوير نظام إمداد مائي يساعد على الحفاظ على سعة تخزينية مناسبة لشتى الظروف، وذلك من خلال تفعيل آلية للربط الشبكي المائي بين

١- المصدر نفسه، ٤٤.
٢- عبدالله آل الشيخ، الاستدامة: التحديات والفرص، ٤٥.

هيئات الكهرباء والمياه، وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة، وذلك تبعًا للحالة المعلنة، وتتقاطع هذه النقطة مع حديث ابن الزبير- رضي الله عنهما-؛ إذ إن الحديث يعطي صورة بسيطة لما كان عليه المجتمع الزراعي في المدينة، حيث كان يعتمد على مياه الأمطار التي يستفيد منها المزارعون من خلال المسارب المائية التي يستحدثونها، وبحكم التطور الحاصل اليوم فقد آل الأمر إلى ربط محكم من خلال أنابيب تحت الأرض تغطي مناطق الدولة المختلفة، وتتبع مباشرة للوزارة المعنية، التي تستخدم أحدث الأنظمة التشغيلية الموزعة على إمارات الدولة المختلفة، والمربوطة فيما بينهما بشكل محكم يحد من الهدر المائي.

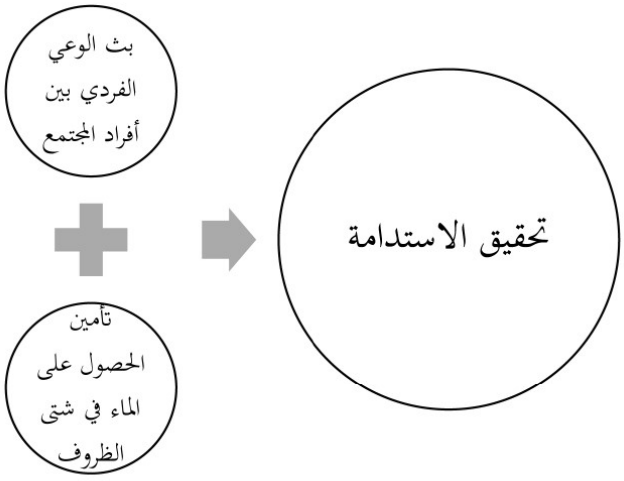

والحاصل من النقاط الثلاثة المتقدمة أن هناك تعاطيا إيجابيا بين التوجيهات النبوية من ناحية وبين الإستراتيجية الإماراتية للأمن المائي، ونقاط التلاقي بينها متعددة، وهذا ما يدلل على أصالة الممارسات المائية التي أوصى بها النبي -صلى الله عليه وسلم- أمته، إذ إن أثرها الفعال لم ينقض عند الصدر الأول، بل امتد إلى الوقت الراهن، وهذا ما يحتم على المواطنين والقاطنين في هذه البلدة المباركة السعي الحثيث من قبلهم في إنجاح مساعي الدولة في هذا السياق.

الخاتمة

وبعد التطواف الذي تقدم مع معطيات هذه الورقة البحثية، يمكن الخلوص إلى مجموعة من النتائج المتنوعة يمكن إجمالها على النحو الآتي:

- يمثل ضمان استدامة الموارد المائية هدفًا منشودًا للسنة النبوية ولإستراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات العربية المتحدة على السواء.

- ترتكز الاستدامة على عنصرين رئيسين: وهما الخبرة الإدارية والتطبيق الفعال، فالركيزة الأولى تمثل الجانب النظري المعرفي، وأما الركيزة الثانية فتمثل الترجمة للجوانب النظرية على هيئة ممارسات فعالة على أرض الواقع تأخذ في الحسبان كل ما من شأنه استدامة الموارد المائية.

- حفلت نصوص السنة النبوية بمجموعة من الإجراءات والتوجيهات التي سيقت إلى الأفراد والجماعات على السواء؛ لحفظ الموارد المائية واستدامة الإفادة منها، وهذه الإجراءات من شأنها الحفاظ على الموارد المائية إذا ما نزلت على الواقع بطريقة صحيحة، لكونها تدعو إلى حفظ هذا المورد من ناحيتين: أولاهما متعلقة بحفظه من كل ما من شأنه أن يلحق الضرر به، وثانيتهما متعلقة بتنظيم الإفادة منه بشكل يضمن استدامته.

- يمثل صلاح الدنيا أحد الأمور المرعية في الشريعة: كتابا وسنة، وهو شامل لكل مناحي الدنيا، وهو في هذا البحث منصب على هذا المورد، فهو أحد مفردات الطبيعة المهمة التي تؤثر بشكل بالغ وفعال في قطاعات الحياة الأخرى كافة.

- تمثل الإستراتيجية الإماراتية للأمن المائي خطة طموحة متوسطة المدى، وهي تنشد ضمان استدامة الوصول إلى المياه واستمراريتها خلال الظروف

الطبيعية، وظروف الطوارئ القصوى.

تستهدف الخطة الإماراتية جملة من الإجراءات التي تتمحور حول آليات الوصول إلى الأمن المائي.

وأما عن أبرز توصيات هذه الورقة البحثية، فيمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى توعية الأفراد القاطنين على أرض الدولة؛ لزيادة وعيهم حيال هذا المورد المهم، وذلك من خلال التوظيف الفعال لوسائل الإعلام المختلفة.
- دعم أبرز الممارسات الإيجابية الرامية إلى دعم خطط الدولة في استدامة المورد المائي وتكريمها، سواء تعلق ذلك بالممارسات الفردية، أو الممارسات المؤسسية.
- ضرورة تبني أفضل الوسائل والتقنيات الحديثة التي من شأنها إيقاف الهدر العام الذي يطال هذا المورد أو التخفيف من حدته إلى أقل الدرجات، سواء ما تعلق منها بجوانب نقله أو تخزينه.
- دعم البرامج العلمية في المؤسسات البحثية في الدولة لتطوير الأبحاث الرامية إلى استحداث آليات استدامة حديثة ودعمها.
- محاولة توظيف بدائل أخرى عن الماء في المجالات التي تقبل ذلك، وتطوير آليات جديدة في الإفادة من المياه بفعالية أكبر؛ كتقنيات الزراعة التي تعتمد على كميات قليلة من المياه.

فهرس المصادر والمراجع

- الأحكام السلطانية، علي بن محمد الماوردي، دار الحديث، القاهرة.
- الاستدامة: التحديات والفرص، د. عبدالله بن عبدالعزيز آل الشيخ، ط١، دار العبيكان، الرياض، ٢٠٢٠م / ١٤٤١هـ.
- إكمال المعلم بفوائد مسلم، عياض بن موسى اليحصبي السبتي، ط١، دار الوفاء للنشر والطبع والتوزيع، ١٩٩٨م.
- تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، إبراهيم بن علي ابن فرحون، ط١، مكتبات الكلية الأزهرية، ١٩٨٦م.
- سير الملوك أو سياست نامه، نظام الملك الحسن بن علي الطوسي، تحقيق: يوسف بكار، ط٢، دار الثقافة، قطر، ١٤٠٧هـ.
- شرح صحيح البخاري، علي بن خلف ابن بطال، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، ط٢، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٣هـ.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، تحقيق: محمد زهير، ط١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٥م.
- مجمل اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق: زهير عبدالمحسن، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.
- المسالك في شرح موطأ مالك، محمد بن عبدالله بن العربي، تعليق: محمد وعائشة ابن الحسين السليماني، ط١، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٧م.
- معالم السنن، حمد بن محمد الخطابي، ط١، المطبعة العلمية، حلب، ١٩٣٢م.

- معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبدالحميد، ط١، عالم الكتب، ٢٠٠٨م.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ.